

التحديث الثاني من مبادرة الشفافية العالمية عن مراجعة الشفافية في البنك الدولي -

13 مارس 2009

البنك الدولي يبدأ مراجعة سياسة الشفافية

بروس جينكينز من مركز معلومات البنك

أعلن البنك الدولي في 13 مارس عن بداية عملية المراجعة "السياسة الإفصاح عن المعلومات". هذه المراجعة بدوره ستوفر فرصاً هامة لمنظمات المجتمع المدني للطعن في استمرار سرية المعلومات في البنك وزيادة فرص الحصول على معلومات عن برامج ممولّة من قبل البنك.

نهج جديد

لقد قام البنك الدولي بطرح "ورقة" تهدف الى إعادة النظر في سياسة الإفصاح الحالية. من خلال هذه الورقة - "نحو مزيد من الشفافية: إعادة التفكير في سياسة البنك الدولي المتعلقة بالإفصاح" - يقترح البنك تحولاً كبيراً في بنية الحصول على اطر المعلومات وكذلك يحدد عدداً من المبادئ التي ستعتمد عليها سياسة البنك الجديدة. ولكن في الوقت نفسه، تحتوي الورقة المذكورة على قيود وتناقضات كبيرة. ولذلك من الضروري معالجة هذه القيود والتناقضات خلال عملية الاستعراض المزمع عقدها.

أعلن البنك الدولي أن هذه السياسة الجديدة ستبنى على أساس المبادئ الأربعة التالية: (1) امكانية الوصول الى الحد الأقصى من المعلومات، (2) محدودية استثناءات الإفصاح، (3) وضوح الإجراءات عند طلب الحصول على معلومات، واخيراً (4) الحق في الطعن في حال الحرمان من المعلومات. وتعكس هذه المبادئ بعض النقاط الرئيسية المذكورة في موثيق مبادرة الشفافية العالمية المتعلقة بالحرية الوطنية لنظم المعلومات وبالتحديد فهي منصوص عليها في ميثاق الشفافية للمؤسسات المالية الدولية: [المطالبة بحقنا في المعرفة](#).

في إطار سياسيتها الحالية ([انظر التحديث الأول لمبادرة الشفافية العالمية للتعليق على السياسة الحالية](#))، يكشف البنك عن قائمة تتضمن مجموعة من الوثائق التي سيتم الإفصاح عنها (المعروف باسم "القائمة الإيجابية"). إلا أن قدراً كبيراً من وثائق البنك الدولي لا يظهر على هذه القائمة، وما زالت تعتبر ضمن أسرار البنك عموماً. في ظل النهج الجديد، سيتخلى البنك عن "القائمة الإيجابية"، ويقترح بأن يقوم بالكشف عن جميع المعلومات ما عدا تلك المدرجة تحت فئة الاستثناءات.

ومن المؤسف أن عدداً من الاستثناءات المقترحة لا يبدو ذو نطاق ضيق، مما يقوض مبدأ "الوصول إلى الحد الأقصى للمعلومات" ويحد بدون داعي من المعلومات التي يجب أن تكون متاحة للجمهور. جديراً بالذكر أن الحصول على فئات هامة من المعلومات، مثل إجراءات مجلس الإدارة، ومسودات الوثائق، ومعلومات صادرة عن طرف ثالث، من المحتمل أن يكون مقيداً من خلال الإفراط في استخدام اسلوب الاستثناءات. وستشمل عملية المراجعة تشكيل لجنة من أعضاء في مجلس الإدارة لوضع معايير الشفافية الخاصة بالوثائق المتعلقة بأعمال المجلس.

التحديث الثاني من مبادرة الشفافية العالمية عن مراجعة الشفافية في البنك الدولي

يقترح البنك الدولي أن يقوم بتوسيع دائرة المعلومات بشكل كبير خلال فترة تنفيذ المشروع (تقارير الإشراف، مذكرات المساعدات المقدمة)، ومراجعة حافظة الدولة المتلقية، ومزيداً من وثائق التقييم، والأوراق التي سبق النظر فيها من قبل مجلس الأعضاء.

ستقوم مبادرة الشفافية العالمية بتحليل الورقة المتعلقة بالنهج الجديد المقترح من البنك الدولي ودراسة نقاط القوة ونقاط الضعف لهذا النهج. ومن ثم سيتم ارسال هذا التحليل قريباً.

الخطوات المقترحة والجدول الزمني للمراجعة

- **الجولة الأولى من تعليقات الجمهور:** ثمانية اسابيع من تعليقات الجمهور على ورقة المنهج (13 مارس إلى 8 مايو. يمكن مراجعة هذه التعليقات من خلال [موقع البنك الدولي](#) أو عن طريق البريد الإلكتروني على:

Disclosure_Consultations@worldbank.org

- **المشاورات الإقليمية:** وقد تصل الى 30 جلسة مشاورات تعقد في البلدان المقترضة من البنك وذلك قبل تاريخ 8 مايو. لم يتم الإعلان عن الأماكن والتواريخ بعد (سيتم إعلانها لاحقاً).
- **المحافل الدولية:** سيتم تنظيم اللقاءات خلال اجتماعات الربيع للبنك والمنعقدة في واشنطن العاصمة (25-26 أبريل) إضافة الى مكان إضافي آخر.
- **الملاحظات المرتدة (feedback):** سيتم نشر حزمة ملاحظات البنك بما في ذلك اجابات البنك على تعليقات الجمهور، وسوف يتم نشر هذه الردود في شهر (مايو).
- **الجولة الثانية من الملاحظات:** يقوم البنك خلال هذه الجولة بطرح الورقة المعدلة لمدة أربعة أسابيع للنقاش والتعليق. لم يتم تحديد جدول زمني بعد ولكن من المرجح أن يكون خلال شهري يونيو- يوليو.
- **ملاحظات النسخة النهائية غير واضحة:** شجعت جماعات المجتمع المدني البنك الدولي بأن يقوم بإصدار المسودة النهائية لسياسة البنك في اللحظة التي يتم إرسالها إلى مجلس إدارة البنك، ولكن خطة التشاور المعلنة يكتنفها الكتمان في هذه المرحلة. ويتوقع موافقة المجلس على الخطة خلال الفترة من يوليو حتى سبتمبر.

إن قضية الحصول على المعلومات الخاصة بسياسات ومشاريع البنك الدولي في الوقت المناسب كانت منذ فترة طويلة وما زالت تثير قلق منظمات المجتمع المدني. تعتبر هذه المراجعة لسياسة الإفصاح للبنك الدولي فرصة لتسليط الضوء على القضايا والاهتمامات ذات العلاقة وكذلك للتصدي لاستمرار سرية نشاطات البنك.

ستقوم مبادرة الشفافية العالمية بإرسال تنبيهات وتحديثات عن طريق البريد الإلكتروني خلال قيام البنك الدولي بمراجعة سياساته. في حال عدم حصولك على هذا التحديث مباشرة وتود الحصول على المزيد من التحديثات في المستقبل، الرجاء إرسال بريد إلكتروني مع كلمة "اشترك" الى: gtiupdates@bicusa.org

المراجع

- الصفحة الإلكترونية للبنك الدولي حول استعراض [مشاورات الإفصاح](#) عن المعلومات
- الصفحة الإلكترونية لمبادرة الشفافية العالمية حول [ميثاق الشفافية](#)
- [سجلات الشفافية للبنك الدولي](#) - مبادرة الشفافية العالمية (باللغة الإنجليزية)
- الصفحة الإلكترونية لمركز معلومات البنك حول [شفافية](#) البنك الدولي

التحديث الثاني من مبادرة الشفافية العالمية عن مراجعة الشفافية في البنك الدولي

- مصدر الشفافية للمؤسسات المالية الدولية ([قاعدة بيانات](#)) حول سياسة الإفصاح لمؤسسات التمويل الدولية (باللغة الإنجليزية)
- الحصول على [معلومات وأخبار](#) المؤسسات المالية الدولية (باللغة الإنجليزية)